ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

إصلاح جواز السفر العراقي
بدائل لتعزيز الانفتاح الدولي وحرية التنقل

مروان محمد عبود

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

إصلاح جواز السفر العراقي
بدائل لتعزيز الانفتاح الدولي وحرية التنقل

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات القانونية الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة سياسات

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، الحوكمة والدستور والقانون

مروان محمد عبود / باحث عراقي في العلاقات الدولية وشؤون الحوكمة العالمية، حاصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

الملخص التنفيذي

يُعد جواز السفر قيمة استراتيجية عليا للدول في العصر الحديث، ويشكّل أحد العناصر المهمة لانخراط الأفراد في التفاعلات الدولية. لذلك، تبذل الدول عبر مؤسساتها جهوداً مستمرة لزيادة ترتيب جوازها ضمن مواقع متقدمة في التصنيفات العالمية، بهدف تعزيز موثوقية جوازها، وهو ما ينعكس إيجاباً على حركة الأفراد والصورة الذهنية عنها في التفاعلات الدولية، فضلاً عن تنشيط حركة التجارة الخارجية. ومع هذه الاهتمامات بجواز السفر، بدأت بعض الدول تُعطي اهتماماً أكبر بهذه الوثيقة، ولا سيما تلك التي تتطلع إلى الانفتاح الدولي. ومن ضمن هذه الدول يبرز العراق، الذي يسعى إلى أن تكون له وثيقة سفر تلائم تطلعاته الخارجية، كما تلائم حضارته وأهميته على المستويين الإقليمي والدولي.

تتناول هذه الورقة الأهمية الكبيرة التي يحظى بها جواز السفر بوصفه إحدى الأدوات التي تُعبّر عن مكانة الدولة خارجياً، ثم تنتقل إلى مناقشة واقع جواز السفر العراقي الحالي الذي يُعاني من التدهور المستمر في التصنيف والمكانة، مع التركيز على ما يرافق ذلك من قلّة سمات الدخول التي يمتلكها الجواز، وصولاً إلى ترسيخ هذه المشكلة إلى حدٍّ أدّى إلى اعتمادها كآلية للتعامل مع العراق على المستوى الدولي.

كما تستعرض هذه الورقة الطرق البديلة التي سلكها صانع القرار العراقي للتعامل مع هذه الأزمة، ومنها زيادة منح الجوازات الدبلوماسية، وكيف انعكس ذلك بشكل سلبي على مكانة الجواز العراقي بشكل متزايد.

خلصت هذه الورقة أيضاً إلى عدد من التوصيات، والتي تم التوصل إليها عبر مناقشة البدائل السياساتية التي تهدف إلى معالجة واقع جواز السفر العراقي من خلال نهج تنظيمي يقوم على الإصلاح على المستوى التنفيذي والدبلوماسي، وهو نهج تكاملي يحقق الغايات الوطنية التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها.

المقدمة

يُمثل جواز السفر بالنسبة للعراق أزمة مركبة ومتراكمة في ذات الوقت، والسبب في ذلك أن جواز السفر يُقاس بعدد الدول التي يستطيع حاملُه الدخول إليها بدون تأشيرة مسبقة. ويعاني العراق في هذا الجانب من قلة عدد الدول التي يمكن للعراقيين دخولها دون سمة، ويضاف إلى ذلك أن هذه المشكلة كانت ممتدة لسنوات عديدة، نتيجة السياسات الخارجية غير المدروسة التي اتبعها العراق مع المحيط الإقليمي والدولي في نهاية القرن الماضي، مما أدى إلى رسوخ هذه الأزمة في جواز السفر العراقي.

وقد انعكس هذا التراجع في عدد سمات الدخول على تصنيف الجواز، الذي بدوره أثر سلباً على حرية الفرد العراقي في السفر، فأصبح واقعاً تحت تبعات جواز سفر غير قادر على الدخول إلى الدول إلا بتأشيرة مسبقة، وغالباً ما يتم رفض طلبه بسبب النظرة الدولية السلبية تجاه العراق لأسباب متباينة ومتعددة. هذه الأزمة دفعت صانع القرار العراقي إلى البحث عن بدائل، كانت في الغالب غير معالجة لجوهر المشكلة، التي تتمثل في عدم الثقة الدولية بالعراق، وعدم وجود سياسات خارجية واضحة تعالج مشاكل مسألة الإعفاءات المتبادلة.

تبرز أهمية هذه الورقة من خلال حيوية الموضوع الذي تتناوله، إذ أصبح واقع جواز السفر العراقي العادي والدبلوماسي موضوع نقاش على كافة المستويات خلال السنوات الأخيرة. وما زاد الجدل هو مصادقة البرلمان العراقي على التعديل الثاني لقانون جواز السفر العراقي رقم (32) لسنة 2015، والذي أثار العديد من الأصوات الرافضة على المستويين الشعبي والحكومي. وتركز الرفض حول منح جواز السفر الدبلوماسي بأثر رجعي، وكان هذا القرار سيزيد من تدهور واقع الجواز العراقي لولا تدخل المحكمة الاتحادية لإيقافه، وهو ما أعطى زخماً مهماً لإصلاح الجواز العراقي.

إن الهدف الأساسي من هذه الورقة يتمثل في كونها إحدى المحاولات الجدية للربط بين قوة جواز السفر وتطبيق سياسات الانفتاح الدولي التي تتلاءم مع طموح السياسة الخارجية العراقية، فضلاً عن طرح بدائل سياساتية واقعية تتلاءم مع الواقع الذي يعاني منه جواز السفر العراقي من خلال إشراك جهات حكومية مختلفة، مما يعطي هذه الحلول أهمية واهتماماً يوازي أهمية الموضوع الذي تطرحه الورقة.

أولاً: العلاقة بين جواز السفر وحرية التنقل الدولي

أقرت المواثيق الدولية حرية التنقل والسفر للأفراد عبر الحدود الوطنية للدول، [1] وجعلت الحق بالتنقل مبدأ أصيل لحرية الأفراد والوسيلة التي سوف يستعملها في هذا التنقل هي جواز السفر. وجاء الاستثناء من حرية التنقل الدولي في المواثيق الدولية بشكل يشمل فقط التهديدات تجاه الأمن القومي، والنظام العام، والصحة العامة، والأداب العامة، وحقوق الآخرين وحرياتهم. [2] ومن خلال هذه المواثيق انتقلت حرية التنقل الى القوانين الوطنية للدول لتنظيمها وضمان حق الحصول على جوازات السفر والتنقل خارج الحدود ضمن القانون.

ويُشير معنى جواز السفر الى وصفه بأنه المستند الذي تُصدره الدول لمواطنيها لغرض السفر خارج الحدود، ويكون قابلاً للتجديد في حال انتهاء الصلاحية أو الفقدان. [3] ويُقسم جواز السفر الى عدة أنواع منها: الدبلوماسي، والعادي، وتختلف هذه التقسيمات على حسب الفرد الحامل له فضلاً عن وظيفته في الدولة التي يحمل جواز سفرها بالإضافة إلى وضعة القانوني.

1. للمزيد يُنظر: المادة (13) ثانياً: الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948.
2. للمزيد يُنظر: المادة (12) ثالثاً: العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966.
3. عبد الرزاق حمودي أحمد، دليل العمل القنصلي في الخارج، وزارة الخارجية العراقية، 2022، ص 53.

تظهر العلاقة الطردية بين قوة جواز السفر وحرية التنقل الدولي في حاجة الدول إلى تعزيز قدرة جوازاتها على تمكين مواطنيها من دخول أكبر عدد ممكن من الدول من دون تأشيرة مسبقة، أو على الأقل بالحصول على تأشيرة عند الوصول. فكلما ازداد عدد الدول المتاحة لحامل الجواز، ازدادت قوة الجواز واتسعت معها حرية التنقل. وانطلاقاً من هذه العلاقة، ظهرت التصنيفات العالمية لقوة جوازات السفر، والتي تعتمد أساساً على عدد الدول التي يمكن دخولها من دون تأشيرة أو بتأشيرة عند الوصول، باعتبارها مؤشراً رئيسياً على حرية التنقل الدولي وإمكانية الوصول إلى الوجهات المطلوبة.[4]

ومن أبرز التصنيفات العالمية التي تقيس قوة جواز السفر حول العالم: مؤشر هينلي (Henley Index)، ومؤشر باسبورت (Passport Index)، فضلاً عن التصنيفات الدورية التي تصدر عن منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO). وتمنح بعض جوازات السفر لحامليها فرصاً أكبر للسفر والعمل والإقامة في عدد كبير من الدول، مقارنة بجوازات سفر أخرى تفرض قيوداً على مقبوليتها الدولية.

وتأخذ التصنيفات العالمية لجوازات السفر في الاعتبار أيضاً القوة الأمنية للجواز ووسائل حمايته من التزوير والتلاعب. وعلى الرغم من أن جوازات السفر تعتبر شأناً محلياً، فإن الدول تأخذ المعايير الدولية بعين الاعتبار، وقد حددت اتفاقية شيكاغو للطيران المدني لسنة 1942 في الملحق التاسع منها عدة معايير شاملة لإصدار الجواز. وبدأت الدول منذ عام 1980 في تطبيق هذه المعايير، والتي تشمل القراءة الإلكترونية للجواز، فضلاً عن وجود شريحة تحتوي على البيانات البيومترية لحاملها.[5]

4 .Anam Soomro, People, Paper and Power: The Birth of the Passport in International Law, Asian Journal of International Law, Vol (14), 2024, p:382.

5 .Luke van der Baaren & Dimitry Kochenov, The Power of Passports: How Paper Booklets Tools of Global Stratification, Migration Policy Institute, 1 April 2025. Available in:
http://www.migrationpolicy.org/article/passport-power-history

ثانياً: جواز السفر العراقي: تحليل الواقع والتحديات في السياق الدولي

يُنظّم إصدار جواز السفر العراقي طبقاً للقانون رقم (32) لسنة 2015، وتتم العمليات الإجرائية للإصدار طبقاً للقانون رقم (2) لسنة 2011. وهذه القوانين تحدد وتنظم عمليات الإصدار، والمتطلبات والشروط، ومختلف الجوانب المطلوبة للحصول على جواز السفر العراقي النافذ. ويوجد في العراق أربعة أنواع من جواز السفر، هي: العادي، والدبلوماسي، وخدمة، والخاص، وجميعها منظمة بموجب القانون.[6]

يعاني جواز السفر العراقي منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً من التدهور والتراجع في القوة على الصعيد الدولي، إذ احتل المرتبة 104 عالمياً، حيث يستطيع حامل جواز السفر العراقي الدخول إلى 31 دولة بدون تأشيرة مسبقة خلال عام 2025.[7] وغالبية الدول التي يستطيع حامل جواز السفر العراقي الدخول إليها هي دول جزرية ونامية تقوم بإعطاء الإعفاءات بهدف جذب العملة الأجنبية وتنشيط حركة السياحة لديها.

وبالانتقال إلى واقع جواز السفر الدبلوماسي، الذي يُمنح لأعضاء البعثات الدبلوماسية وكبار مسؤولي الدولة، نرى أنه ليس بأفضل حال من الجواز العادي. وبحسب الإحصاءات المقدمة من لجنة النزاهة النيابية، تشير البيانات إلى وجود 32 ألف جواز سفر دبلوماسي، وقد وُجد أن 10 آلاف منها منحت لأفراد ليسوا في السلك الدبلوماسي ولا حتى في وزارة الخارجية.[8] بينما بلغت احصائيات منح الجواز الدبلوماسي خلال المدة بين عامي 2021-2022 بحدود 4000 جواز دبلوماسي.[9]

6. للمزيد يُنظر: المادة (2) أولاً: قانون جوازات السفر رقم (32) لسنة 2015.
7 .The Henley Passport Index, Accessed in 10 January 2025, Available in: https://www.henleyglobal.com/passport-index
8. العراق: 10 الاف جواز سفر دبلوماسي لغير مستحقيها، وكالة BBC، 2 أيار 2023، متاح على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/tv-and-radio-65463151.amp
9. الداخلية تحدد تصنيف الجواز العراقي عالمياً وتقسمه الى اربع فئات، وكالة الانباء العراقية واع، 29 تشرين الأول 2022، متاح على الرابط: https://www.ina.iq/168958

يؤكد وزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، أن عدد الجوازات الدبلوماسية متحرك وغير ثابت، أي لا توجد أعداد معينة. وإن التوسع في منح الجواز الدبلوماسي كان بسبب ضعف الجواز العادي، وبسبب أن الجواز الدبلوماسي يحتوي على عدد أكبر من الإعفاءات، ومن المتوقع أن يزداد منح الجواز الدبلوماسي في ظل التعديل الثاني لقانون جواز السفر العراقي رقم (32) لسنة 2015.[10] على المستوى التشريعي، لم تُعقد أي اتفاقية للإعفاء من التأشيرة لحملة جواز السفر العادي، ولم يحدث أي اهتمام في هذا الجانب. بينما العكس حصل مع جواز السفر الدبلوماسي، الذي حظي باهتمام أكبر، ويبين الجدول أدناه ذلك.

الدورة البرلمانية	عدد الاتفاقيات	الدول الموقع معها	نوع الجواز المعفي	تاريخ التصديق
الدورة الاولى	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الدورة الثانية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الدورة الثالثة	1	أذربيجان	دبلوماسي، خدمة، خاص	2015
الدورة الرابعة	1	صربيا	دبلوماسي، خدمة	2019
الدورة الخامسة	5	كوريا ج، روسيا، الصين، أرمينيا، قبرص، المغرب (مذكرة تفاهم)	دبلوماسي (كوريا ج)، دبلوماسي وخدمة (قبرص وأرمينيا)، دبلوماسي وخدمة وخاص(الصين)	كوريا ج 2024، باقي الدول 2023

المصدر: مجلس النواب العراقي

10. لقاء تلفزيوني لوزير الخارجية العراقي على قناة دجلة الفضائية بتاريخ 23/2/2025.

وإذا ما تناولنا أبرز التحديات التي تقف أمام إصلاح واقع جواز السفر العراقي، سوف نجد بأننا أمام ثلاث تحديات أساسية:

1- تحديات الوظيفة الدبلوماسية: واجه العراق تحديات متعددة في الجهاز التنفيذي للسياسة الخارجية، هذه التحديات أثرت على سمعة العراق الدولية وهي نتيجة لعقود من الصراعات التي خاضها العراق وأثرت على بناء الثقة الدولية فيه.[11] وفي ظل هذه التحديات كانت وزارة الخارجية غير قادرة على إدارة ملفات مهمة مثل إعادة الثقة الدولية في جواز السفر والوصول الى تفاهمات للإعفاءات المتبادلة من تأشيرات الدخول وتركز جُلّ اهتمامها على الجواز الدبلوماسي. ولعل أحد أسباب ذلك هو ضُعف وجود الكوادر المدربة في الوزارة.[12]

2تحديات الأمن والهجرة: من بين التحديات الأبرز التي يُعاني منها العراق اليوم ما يعرف بالشتات العراقي، الذي جاء نتيجة الهجرة وزيادة أعداد اللاجئين، وهو ما أثر بشكل سلبي على الثقة الدولية لحاملي جواز السفر العراقي. وقد دفع ذلك دول الاستقبال، مثل دول القارة الأوروبية ودول قارة أمريكا الشمالية، إلى تقييد منح تأشيرات الدخول للمواطنين العراقيين خوفاً من طلب اللجوء لديها. ولندرك حجم هذه المعضلة، فقد بلغ عدد العراقيين بصفة مهاجر نحو 570 ألف شخص خلال عام 2023.[13]

11. حيدر جليل خلف، قرن من الدبلوماسية العراقية استلهام دروس الماضي ورسم رؤى المستقبل، ورقة سياسات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2024، ص10.
12. احسان علاوي حسين، عبد الكريم كاظم عجيل، قياس جاهزية وزارة الخارجية العراقية لتطبيق انموذج التطوير الاستراتيجي للموارد البشرية، مجلة الفكر القيادي للبحوث والدراسات، العدد (3)، المعهد العالي لإعداد وتأهيل القادة، 2024، ص 50-61.
13. من البيانات حول أعداد المهاجرين العراقيين يُنظر: البنك الدولي، متاح على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/SM.POP.NETM?locations=IQ

3- تحديات الاستثمار والاقتصاد القوي: من أهم العوامل المؤثرة في قوة جواز السفر هي القدرة على جذب الاستثمارات الخارجية وتوفير فرص العمل التي لا تدفع المواطنين للهجرة إلى خارج الدولة، واذا ما تم تطبيق هذا التحدي على العراق سوف نجد معدل البطالة العام في العراق لعام 2024 يبلغ 13% ويبلغ لدى فئة الشباب حوالي 16%.[14] وهو بلا شك سوف يدفع شريحة واسعة من المواطنين إلى الهجرة لا سيما من هم في سن العمل وبالتالي زيادة أعداد المهاجرين وطالبي اللجوء.

ثالثاً: البدائل السياساتية المقترحة

1- الهيأة الوطنية للجوازات والتأشيرات: يطرح هذا البديل إنشاء هيئة وطنية مستقلة، طبقاً للمادة 108 من الدستور العراقي لسنة 2005، للإشراف على إصلاح واقع جواز السفر العراقي، والعمل على استحداث الهياكل الإدارية والتقنية الملائمة. ولضمان سرعة عمل الهيئة، تكون مرتبطة برئيس الوزراء، وتقوم بالتنسيق مع وزارات: الخارجية، الداخلية، المالية، وجهاز الأمن الوطني. وتتكون الهيئة من جهاز إداري مستقل يحتوي على الأقسام التالية: مجلس الإدارة، قسم البحث والتطوير، قسم العلاقات الدولية، القسم الإداري والمالي، وقسم الدعم الفني واللوجستي. وتستقبل هذه الهيئة العاملين في تخصصات مثل: العلوم السياسية، القانون، الإدارة، والتخصصات المساندة. ويتميز هذا البديل بأخذ المبادرة لصالح الحكومة العراقية بشكل مباشر لتحسين وإصلاح واقع الجواز، مع توفر استقلالية لدى الهيئة عن الوزارات وامتلاكها ميزانية مستقلة، وهو ما سينعكس على الثقة الدولية في العراق وإجراءاته التي تهدف إلى زيادة الموثوقية الدولية في وثائق السفر الخاصة به.

14. مؤشرات التشغيل والبطالة، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، وزارة التخطيط العراقية، متاح على الرابط:
https://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55

2- استراتيجية الإعفاءات المتبادلة: صاغت وزارة الخارجية استراتيجيتها في مجال السياسة الخارجية للأعوام (2023-2026) على أساس تكثيف العمل الدبلوماسي مع الدول لتسهيل منح تأشيرات الدخول للعراقيين، وأن يكون للجواز العراقي هيبته واحترامه في دول العالم.[15] وهذا يعني أن إصلاح واقع جواز السفر يقع ضمن استراتيجية وزارة الخارجية، لكنه يحتاج إلى تركيز أكبر، وإنشاء خطة استراتيجية على غرار «دبلوماسية استرداد الآثار» التي أطلقتها وزارة الخارجية والمعنية باسترداد الآثار والتراث العراقي المتواجد خارج العراق. ويتم ذلك عبر إنشاء (قسم، شعبة، وحدة.. إلخ) داخل تشكيلات وزارة الخارجية يكون واجبها متابعة هذا الملف، ويمكن إطلاق تسمية «دبلوماسية الإعفاءات المتبادلة» للقيام بهذه الاستراتيجية. ويهدف هذا البديل إلى رفع عدد تأشيرات الدخول السريعة والتفضيلية والمتبادلة التي يمكن الحصول عليها، مع تطوير هيكل إداري محترف في وزارة الخارجية يعمل على هذا الموضوع بالتعاون مع البعثات العراقية في الخارج، والشراكة مع المنظمات الدولية المتخصصة بهدف زيادة كفاءة جوازات السفر، مثل ICAO و IATA. كما يتيح هذا البديل العمل على تحسين واقع جواز السفر من خلال دبلوماسيين مهنيين يدركون أهمية وفوائد تحسين واقع جواز السفر العراقي.

3- اللجنة المشتركة بين وزارة الخارجية والداخلية: يساعد وجود لجنة مشتركة بين الجهات المعنية بجواز السفر، وهي وزارتي الخارجية والداخلية فضلاً عن جهاز الأمن الوطني، على تحسين واقع الجواز العراقي. ومن الممكن أن تضم اللجنة ممثلين عن وزارة المالية بهدف وضع الخطط الاستراتيجية الملائمة لجذب المستثمرين وتقديم تسهيلات للحصول على الإعفاءات المتبادلة. هذا التعاون بين الجهات

15.استراتيجية وزارة الخارجية العراقية 2023-2026، وزارة الخارجية العراقية، متاح على الرابط:
https://mofa.gov.iq/استراتيجية-الوزارة/

الرسمية في الدولة يمكن أن يعزز من أهمية القضية على مستوى النقاشات الحكومية. ويتميز هذا البديل بالسرعة في تنفيذ خطط الإصلاح، وذلك لأن جميع الجهات الموجودة في هذه اللجنة هي جهات حكومية ترتبط برئيس الوزراء بشكل مباشر، مما يتيح سرعة في التنفيذ بعيداً عن الجهاز التشريعي (البرلمان)، ويضمن سرعة إقرار الميزانية ويقلل التدخل السياسي في عملها.

4- تعديل قانون الجوازات العراقي رقم (32) لسنة:2015 يعاني العراق من نقص تشريعي واضح فيما يتعلق بزيادة التعاون الدولي وتطوير وحوكمة السياسة الخارجية. لذلك، يركز هذا البديل على إجراء تعديل على قانون الجوازات العراقي النافذ رقم (32) لسنة 2015، مع التركيز على التطوير التكنولوجي والتقني لحماية الجواز أمنياً، ومتابعة تصنيف جواز السفر واتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك.

ويتميز هذا البديل بمعالجة نقص التشريع في مجال التعاون الدولي من خلال إيجاد المواد القانونية التي تهتم بإصلاح الجواز العراقي، الذي يُعد جزءاً من التعاون الدولي، مع إعطاء أولوية لوضع الحلول والتنسيق الدولي لوزارة الخارجية، والسبب في ذلك يعود إلى أن جزءاً كبيراً من إصلاح الجواز العراقي يقع على عاتق وزارة الخارجية في التسويق له. كما يعالج هذا البديل الفجوات القانونية والمفاهيمية التي غابت عن المشرع العراقي، مثل ضرورة وجود نص دستوري للحفاظ على السمعة الدولية للعراق، كما ضمنت دول عدة تطلعاتها ضمن دساتيرها كدليل وأساس لرسم سياستها الخارجية وتوجهاتها في البيئة الدولية، مثل ألمانيا (الكرامة الإنسانية)، كوريا الجنوبية (دولة تسعى إلى السلام الدولي)، واليابان (شجب الحرب).

رابعاً: البديل السياساتي المقترح (استراتيجية الإعفاءات المتبادلة)

يحقق هذا البديل مهمة أساسية، وهي السرعة في التنفيذ، نظراً لأن وزارة الخارجية العراقية تمتلك الخبرة في إعادة صياغة وضع العراق الدولي بعد العزلة الدولية التي تعرض لها قبل عام 2003. ويتمتع هذا البديل بميزة الابتعاد عن المحاصصة السياسية في حال إنشاء هيئة مستقلة جديدة، وبعيداً عن لجان التنسيق، لأنه في الأساس سيقوم بذات المهمة من حيث التنسيق مع الجهات والوزارات الأخرى، ومنها وزارة الداخلية. كما أن السرعة في هذا البديل ستكون أفضل من تعديل القوانين النافذة وما يتطلبه ذلك من وجود توافقات سياسية. وبالتالي، فإن هذا البديل يحقق الهدف الذي تطمح إليه الحكومة العراقية عن طريق وزارة الخارجية، باعتبارها صاحبة الاختصاص في ميدان السياسة الخارجية والسمعة الدولية للعراق.

الخاتمة:

توصلت هذه الورقة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات بشأن إصلاح واقع جواز السفر العراقي، باعتباره قضية مهمة في سياسات الانفتاح الدولي وحرية التنقل.

الاستنتاجات:

1. إن جواز السفر العراقي يعاني من واقع متردٍ بشكل مستمر لأكثر من ثلاثين عاماً.
2. تتطلب خطط إصلاح جواز السفر تعاوناً حكومياً على أعلى المستويات.
3. تدهور واقع جواز السفر العادي زاد من الضغط على الجواز الدبلوماسي من حيث الرغبة في الحصول عليه، وهذا يعني تفاقم المشكلة، إذ قد تنعدم الثقة أيضاً في الجواز الدبلوماسي، وهو أمر يؤثر على السمعة الدبلوماسية للعراق.
4. أثرت التحديات الأمنية والاقتصادية بشكل سلبي كبير جداً على سمعة العراق الدولية، بما في ذلك سمعة جواز السفر.

التوصيات:

1. ضرورة إعطاء الحكومة العراقية الأولوية القصوى لتحسين واقع جواز السفر، لكون ذلك مرتبطاً بمكانة العراق على الصعيدين الدولي والإقليمي.
2. ضرورة معالجة التوسع في منح الجواز الدبلوماسي، لأنه يؤثر على مكانة وسمعة العراق الدولية، ويجب أن يتم المنح بموجب قانون جديد.

3. ربط التفاهمات الاقتصادية التي يعقدها العراق والمميزات التفضيلية في الاستثمار بضرورة الحصول على إعفاءات من التأشيرة للمواطنين العراقيين.

4. أن تتم خطط الإصلاح بشكل سلس بين الجهاز التنفيذي والتشريعي، بحيث لا تكون تحت وطأة تفرد السلطة التنفيذية أو بطء السلطة التشريعية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org